مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

النشرة الاقتصادية الشهرية

العدد الثاني – فبراير 2019م

نشرة اقتصادية شهرية، **يصدرها مركز المعلومات والبحوث بمجلس الغرف السعودية**، يهدف من خلالها رصد أهم الإحصاءات والمؤشرات والأنظمة والتشريعات والبرامج والمبادرات التي تهم القطاع الخاص التي تمت قبل أو خلال الشهر

جميع الارقام المذكورة في التقرير هي صادرة من الجهات الحكومية المعتمدة كالهيئة العامة للإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، صحيفة ام القرى وتعتبر هذه أحدث البيانات المتوفرة

تصميم وتنفيذ إدارة الاتصال المؤسسي

إحصاءات ومؤشرات

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018م

حجم الناتج المحلي الإجمالي	حجم القطاع غير النفطي	حجم القطاع الخاص
2.9 تريليون ريال	1.9 تريليون ريال	1.3 تريليون ريال

نسبة مساهمة القطاعات التنظيمية

القطاع النفطي	القطاع غير النفطي	القطاع الخاص
% 33.63	% 56.74	% 44.12

معدلات نمو القطاعات التنظيمية

الناتج المحلي الإجمالي	القطاع الخاص	القطاع غير النفطي	القطاع النفطي
% 2.21	% 1.74	% 2.05	% 2.85

معدلات النمو حسب الأنشطة الاقتصادية

% 0.24 الزراعة ـ الغابات ـ والاسماك	% 34.72 التعدين والتحجير	% 12.91 الصناعات التحويلية	% 19.88 الكهرباء، الغاز والماء	% -2.36 التشييد والبناء
% 1.46 تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	% 3.70 النقل والتخزين والاتصالات	% 4.40 خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	% 4.90 خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	% 1.72 الخدمات المصرفية المحتسبة

مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	2018
الزراعة . الغابات . والاسماك	2.23
التعدين والتحجير	30.11
الصناعات التحويلية	12.81
الكهرباء ، الغاز والماء	1.66
التشييد والبناء	5.14
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	9.51
النقل والتخزين والاتصالات	5.84
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	12.19
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	2.09
الخدمات المصرفية المحتسبة	0.79

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – مؤشرات الحسابات القومية 2018

مؤشرات التجارة الخارجية لشهر ديسمبر 2018

قيمة الصادرات السلعية	91 مليار ريال سعودي
قيمة الصادرات غير البترولية	21 مليار ريال سعودي
قيمة الواردات السلعية	41.8 مليار ريال سعودي
حجم التجارة السلعية	133 مليار ريال سعودي
فائض الميزان التجاري	49 مليار ريال سعودي
معدل النمو السنوي للواردات السلعية	% -2.2
معدل النمو السنوي للصادرات السلعية غير البترولية	% 11.8
نسبة الصادرات غير البترولية للواردات	% 50.3

بلغت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى الصين (14.8) مليار ريال في شهر ديسمبر 2018م، وبهذا تأتي في المرتبة الأولى من حيث الدول المصدر لها. تليها اليابان بقيمة (10.1) مليار ريال والهند بقيمة (8.9) مليار ريال. وتأتي كلاً من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية والامارات العربية المتحدة وسنغافورة وهولندا وفرنسا وتايوان ضمن أهم 10 دول مصدر لها. حيث بلغ إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية إلى هذه الدول العشر (63.8) مليار ريال، وهو ما يمثل (70.1%) من إجمالي الصادرات

بلغت قيمة الواردات من الصين (6.8) مليار ريال في شهر ديسمبر 2018، وبهذا تأتي في المرتبة الأولى من حيث واردات المملكة العربية السعودية. تليها الولايات المتحدة الامريكية والامارات العربية المتحدة بقيمة (6.0) مليار ريال و (3.0) مليار ريال، على التوالي. وتأتي المانيا واليابان والهند وفرنسا وكوريا الجنوبية وسلطنة عمان وايطاليا من ضمن أهم 10 دول مستورد منها. حيث بلغ اجمالي واردات المملكة العربية السعودية من تلك الدول العشر (27.2) مليار ريال، وهو ما يمثل (64.9%) من إجمالي الواردات

مؤشرات السوق السعودية المالية 2018م

القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة
870.87
مليار ريال سعودي

إجمالي عدد الأسهم المتداولة
37.82
مليار سهم

عدد الصفقات
25.01
مليون صفقة

اغلاق المؤشر العام
7،826.73
نقطة

القيمة السوقية للأسهم المصدرة
1.8
تريليون ريال سعودي

مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

القسم الثاني

الأنظمة والتشريعات الاقتصادية

قرارات مجلس الوزراء

استحداث تأشيرة باسم (زيارة فعالية) تصدر للراغبين في حضور الفعاليات التي تقام في المملكة

الموافقة على الترخيص لبنك (ستاندرد تشارترد) بفتح فرع له في المملكة

قرارات وزارية

قرار وزير التجارة والاستثمار بإصدار لائحة تنظيم السجل الموحد للرهون التجارية

قرار لجنة الإفلاس بالموافقة على قواعد حفظ وإدارة سجل الإفلاس وسجل العقوبات

اتفاقيات ومذكرات تفاهم

1- مذكرات تفاهم بين حكومة المملكة وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة في المجالات التالية

- تجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي
- البيئة والمياه والزراعة
- الخدمات والأسواق المالية
- التعاون الجمركي والسوق المشتركة
- الإسكان
- القطاع اللوجستي والبنية التحتية

2- اتفاقية بين المملكة ومملكة اسبانيا في مجال النقل الجوي

3- مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للجمارك في المملكة وهيئة المنافذ الحدودية في جمهورية العراق حول تطوير منفذ عرعر العراقي

القسم الثالث

البرامج والمبادرات

البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري

تسعى الحكومة من خلاله إلى توحيد جهود عشر جهات حكومية، بهدف مكافحة ظاهرة التستر التجاري في مختلف القطاعات، وتمكين المواطنين من الاستثمار في السوق السعودي، ويعمل البرنامج على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لممارسة الأعمال، ومراجعة الأنظمة والتشريعات، ورفع الوعي العام، وتكثيف الرقابة، مما يسهم في الحد من الآثار السلبية للتستر التجاري على اقتصاد المملكة

إصدار دليل بعنوان: باب ما جاء في التستر التجاري، يحتوي على تعاريف، أمثلة، وقصص واقعية عن مشاكل التستر التجاري

عشر جهات مشاركة في البرنامج من خلال 12 مبادرة

وزارة الداخلية

الهيئة العامة للزكاة والدخل

- إلزام المتاجر ومنافذ البيع بحفظ وإصدار الفواتير الإلكترونية

الهيئة العامة للاستثمار

- دراسة أفضل السبل لتحفيز استثمار غير السعوديين
- دراسة أوضاع ذوي الحالات الخاصة المقيمين بالتنسيق مع الجهات المعنية

وزارة التجارة والاستثمار

- إصدار نظام التستر التجاري المحدث
- إصدار نظام الامتياز التجاري
- رفع الوعي بمخاطر التستر التجاري
- تحفيز استخدام الحلول التقنية

مؤسسة النقد العربي السعودي

- تخفيض رسوم أجهزة نقاط البيع على متاجر التجزئة الصغيرة
- التأكيد على استمرار إشعار إدارة التحريات المالية في الجهات المعنية في حال وجود أي اشتباهات مالية

بنك التنمية الاجتماعية

- إيجاد برنامج تمويلي للمشاريع الصغيرة

مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

وزارة الشؤون البلدية والقروية

- تطوير ورفع مواصفات منافذ البيع

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

- دراسة توطين الأنشطة التي يغلب عليها التستر التجاري
- تطبيق الجمعيات التعاونية في قطاع التجزئة، ورفع الوعي بأهمية العمل التعاوني
- تغطية ودعم نفقات البرامج التدريبية

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

- فتح برامج التدريب على تجارة التجزئة

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

- إيجاد حلول تمويلية من الجهات الحكومية والخاصة المختلفة

أهداف البرنامج

01 معالجة التستر في كافة الأنشطة التجارية

02 تحفيز التجارة الالكترونية واستخدام الحلول التقنية

03 تطوير الأنظمة والتشريعات بما يكفل القضاء على ظاهرة التستر التجاري

04 دعم القطاع الخاص وتوفير بيئة تنافسية خالية من التستر التجاري

05 تنظيم التعاملات المالية للحد من خروج الأموال بطرق غير شرعية معتمدة على التستر التجاري

06 إيجاد أفضل السبل لتشجيع استثمار غير السعوديين في الأنشطة التجارية بشكل نظامي

الآثار الاقتصادية والأمنية للتستر التجاري

- الإضرار بالاقتصاد الوطني
- الإسهام في نمو البطالة
- التأثير على المنافسة العادلة
- المخاطر الأمنية والاجتماعية
- تحويل مليارات الريالات خارج المملكة
- زيادة حالات الغش التجاري
- احتكار غير السعوديين لبعض الأنشطة
- تزايد أعداد غير السعوديين مما يؤثر في البنية الديموغرافية للمملكة
- مزاولة كثير من غير السعوديين للتجارة بطرق غير نظامية
- زيادة أعباء الإنفاق على المرافق الخدمية والصحية، والتعليمية